

إعدامات النظام السعودي: الخلفيات والأهداف والانعكاسات



التوتر الحاصل في العلاقات السعودية الإيرانية لا يظهر أنه يتجه إلى التصعيد (أ ف ب)

حسنُ حردان*

أقدم النظام الحاكم في السعودية أخيراً على تنفيذ عمليات إعدام شملت 47 عنصراً من تنظيم القاعدة الإرهابي، بينهم أحد المنظرين للقاعدة، وكان لافتاً أن هذه الإعدامات طاولت أيضاً رجل الدين المعارض العلامة نمر النمر المعتقل منذ ثلاث سنوات، على خلفية دعوته إلى الإصلاح والحريّة ورفع الحرمان عن أبناء شعبه وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

هذه الخطوة للنظام السعودي أثارت ردود فعل داخلية وخارجية مستنكرة على وجه التحديد إعدام العلامة النمر، وأدت إلى إحداث توتر في العلاقات بين الرياض وطهران، وإفحام محتجين السفارة السعودية في إيران وردّ الرياض بقطع العلاقات مع طهران. وقد طرح كل ذلك أسئلة عديدة عن توقيت وخلفيات وأبعاد وأهداف إعدام النظام السعودي على مثل هذه الإعدامات لعناصر القاعدة، وتعمده أن تشمل أيضاً سجين الرأي العلامة نمر النمر الذي لم يمارس العنف ولم يدع إلى حمل السلاح، بل التزم الحرص على سلوك الوسائل السلمية بغية تحقيق الإصلاح والعدالة، وهي وسائل مشروعة وحق من حقوق الإنسان.

كذلك طرحت تساؤلات عن ماهية التبعات المحتملة لمثل هذه الخطوة السعودية على الأزمات في المنطقة... هل تؤدي إلى تسعير نارها وتعطيل مسار المفاوضات والحلول، ولا سيما في سوريا واليمن والعراق؟ أم أن ما حصل من توتر لن يقود إلى ذلك، وسرعان ما يهدأ؟

واستطراداً، ما هي أسباب هذا التوتر في العلاقات الإيرانية -السعودية، هل يعود إلى أسباب مذهبية وقومية وتدخلات إيران في الشؤون العربية كما تدعي الرياض؟ أم أن الأمر مرتبط بالصراع السياسي المحتدم بين البلدين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران؟

أولاً: في توقيت وخلفيات وإبعاد الإعدامات

من الواضح أن التوقيت يأتي في لحظة تعاني فيها السياسة السعودية من مأزق كبيرة خارجية وداخلية على خلفية فشلها وإخفاقها في تحقيق أهدافها في كل من سوريا واليمن والعراق، وتنامي القلق لدى حكام آل سعود من الانعكاسات والتداعيات السلبية لهذا الفشل والإخفاق على الداخل السعودي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وعلى الدور السعودي في المنطقة.

1. اقتصادياً: بات من الواضح أن الفاتورة الباهظة للحرب السعودية المستمرة ضد اليمن والتي مضى عليها أكثر من عشرة أشهر، وكذلك مواصلة تمويل قوى الإرهاب

التكفيرية للاستمرار في حربها في سورية، قد أدى إلى إحداث عجز في الموازنة السعودية أخذ بالازدياد حتى بلغ في عام 2015 نحو 98 مليار دولار، ما دفع الحكومة السعودية إلى إصدار سندات دين لمعالجة هذا العجز. وما يزيد من كلفة الحرب التي ترهق المالية العامة أيضاً، التراجع المستمر في أسعار النفط العالمية، وبالتالي الانخفاض الكبير في عائدات السعودية من بيع النفط. وفي حال استمرار الحرب في عام 2016، فإن المضاعفات الاقتصادية والمالية على الاقتصاد السعودي ستكون كبيرة وستقود إلى غرق السعودية أكثر في مستنقع الاستنزاف والاستدانة. وإذا كانت أميركا، أقوى دولة في العالم، وناجها القومي يتجاوز 16 تريليون دولار، لم تقدر على الاستمرار في تحمل كلفة حرب الاستنزاف التي كان يتعرض لها جيشها المحتل في العراق بفعل عمليات المقاومة العراقية، واضطرت إلى الانسحاب من دون تحقيق أهدافها، فكيف سيكون بإمكان السعودية الاستمرار في تحمّل الكلفة الباهظة لحربها في اليمن، وهي لا تملك قدرات أميركا حيث ناتجها القومي لا يتعدى واحد تريليون دولار، هذا عندما كانت أسعار النفط مرتفعة.

2. اجتماعياً: من المؤكد أن الاستمرار في خوض الحرب المكلفة مادياً وبشراً في اليمن، ومواصلة تمويل الحرب الإيرانية في سوريا وتراجع أسعار النفط، ستترك تداعيات سلبية على الوضع الاجتماعي، ولا سيما بعد استنفاد الاحتياطات المالية وتنامي الدين العام، الأمر الذي سيدفع الحكومة مضطرة إلى اعتماد إجراءات تقشفية وزيادة الضرائب، وحتى إلى تقليص التبعات الاجتماعية. ومن الطبيعي أن يقود ذلك إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي الموجود أصلاً، وتوسيع دائرة الفقر والحرمان التي تعاني منها العديد من الفئات الاجتماعية والمناطق، كما هو حال المنطقة الشرقية المحرومة رغم غناها بالنفط.

3. سياسياً: إن مثل هذه النتائج الاقتصادية السلبية والمرشحة للتفاقم، وانعكاساتها الاجتماعية المتوقعة سوف تؤدي بالضرورة إلى إثارة تناقضات بين أجنحة الأسرة الحاكمة ودفع الجناح المنافس لولي العهد محمد بن سلمان إلى تحميله المسؤولية عن هذه التداعيات الناجمة عن توريث السعودية في حرب فاشلة ومكلفة في اليمن، وعن الاستمرار في تمويل الحرب الإرهابية في سوريا من دون جدوى، كذلك سيؤدي مثل هذه التداعيات إلى تنامي المعارضة الداخلية بكل فصائلها الإصلاحية والليبرالية والوهابية المتطرفة ضد سياسات آل سعود.

4. الدور السعودي في المنطقة: لا شك في أن ما تقدم سينعكس سلباً على الدور الإقليمي السعودي في المنطقة بالمزيد من التراجع لأن الفشل في تحقيق أهداف الحرب والمضاعفات الاقتصادية السلبية لهذا الفشل سيؤدي إلى إضعاف التأثير السعودي وجعل الحكم السعودي بحاجة أكثر إلى مساعدة حليفة أميركي لإخراجه من ورطته ومأزقه في اليمن، في حين أن حلمه في السعي إلى فرض شروطه لحل الأزمة السورية أو غيرها من الأزمات في المنطقة سيتلاشى، وهو ما يؤدي بدوره إلى تسعير التناقضات الداخلية ومفاجمة أزمة الحكم السعودي المسؤول عما آلت إليه سياساته المدمرة والكارثية في المنطقة من نتائج سلبية على السعودية، في المستويات كافة.

ثانياً: في الأهداف المراد تحقيقها من الإعدامات

في ضوء ما تقدم، أراد النظام السعودي من وراء تنفيذ الإعدامات تحقيق جملة أهداف دفعة واحدة، وهذه الأهداف يمكن تلخيصها بالآتي:

الهدف الأول: إن إعدام عناصر القاعدة في هذا التوقيت الهدف منه إرهاب تنظيم القاعدة وتحذير عناصره من أن عودتهم إلى السعودية والقيام بعمليات تفجير واغتيال وإحياء الصراع القديم بين التيار الوهابي

تخطب النظام السعودي يعود إلى فشل مخططاته ورهاناته

المتطرف ونظام آل سعود، على أثر فشل الأخير في سوريا والعراق والهزائم التي تلحق بهم، ولا سيما بعد الحضور الروسي العسكري النوعي في الحرب ضد قوى الإرهاب في سورية، وانعكاساته الإيجابية على العراق، سواجه بقوة وحزم لا تسمح فيه. ولهذا، يسعى النظام السعودي إلى الحيلولة دون عودة الإرهابيين الذين صدرهم إلى سورية والعراق، ومواصلة دعمهم، إما لتحقيق أهداف السعودية، وهو ما أصبح بعيد المنال، كما تظهر التطورات الميدانية، أو أن يلاقوا حتفهم هناك، فالمهم بالنسبة إليه ألا يعودوا إلى السعودية.

الهدف الثاني: إن مزامنة إعدام عناصر القاعدة مع العلامة النمر إنما تستهدف الخلط بين من يدعو سلماً إلى الإصلاح ومن يمارس الإرهاب، وبالتالي إرهاب المعارضة الإصلاحية في الداخل وتوجيه رسالة دموية إليها بتصفية أحد رموزها، وتحذيرها من مغبة استغلال الأزمات الاقتصادية والمالية وتداعياتها المحتملة نتيجة

الإخفاق في الحرب، والقيام بتصعيد تحركاتها الاحتجاجية ضد النظام، وبالتالي القول لأي معارض إنه إذا رفع صوته بانتقاد النظام وسياساته فسيلقى المصير الذي لقيه العلامة النمر باعتباره خرج على طاعة ولي الأمر.

الهدف الثالث: مزامنة الإعدامات تستهدف امتصاص أي رد فعل داخلي من قبل التيار الوهابي، قد يحصل فيما لو اقتضت الإعدامات على عناصر القاعدة فقط، والقول إن النظام لا يميز في إعدام معارضيه على اختلاف توجهاتهم.

الهدف الرابع: إن النظام السعودي، الذي كان يتوقع رد فعل إيرانياً قوياً على إعدام العلامة النمر، استعد مسبقاً لتصعيد التوتر مع إيران، ولهذا سارع إلى استغلال إقدام محتجين في طهران على حرق السفارة السعودية، وأقدم على قطع العلاقات معها، ومحاولة التغلطة على جريمة إعدام النمر والتغطية على إخفاق حربه في اليمن وفشله في سورية، وإبعاد الأنظار عن الأزمة الداخلية، والعمل على محاولة إعطاء الصراع مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية طابعاً مذهبياً خلق التفاف داخلي حوله ولجم معارضيه، وإعطاء الصراع طابعاً قومياً والقول إن أسباب التوتر إنما تعود إلى تدخلات إيران في الشؤون العربية، وبالتالي محاولة الاستفادة من ذلك لدفع الدول العربية، خصوصاً تلك التي تتلقى دعماً مالياً سعودياً، إلى الترافف خلف الرياض في مواجهة إيران، وهو ما عبّر عنه في بيان وزراء الخارجية العرب، واستطراداً تعويم الخارج على خلفية الفشل في اليمن وسوريا. وفي هذا السياق يمكن وضع الإعلان مؤخراً، على عجل، عن التحالف الإسلامي، ومن ثم الإعلان عن التحالف السعودي، التركي.

ثالثاً: في الأبعاد الحقيقية للتوتر بين إيران والسعودية

إن الأسباب الحقيقية للتوتر الحاصل في العلاقات السعودية الإيرانية لا تعود إلى وجود صراع مذهبي أو عربي - فارسي، أو نتيجة تدخلات إيران في الشؤون العربية كما تدعي السعودية، بل تعود في جوهرها إلى أسباب سياسية نابعة من التعارض الذي يصل إلى حد التناقض الجذري بين مشروعين وخطين ونهجين: مشروع تحرري يرفض التبعية للولايات المتحدة والدول الغربية، ويسعى إلى الانعتاق من فلك الهيمنة الاستعمارية ويدعم خيار المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني وينصر قضية الشعب الفلسطيني، ومشروع بريد إبقاء المنطقة خاضعة للاستعمار الأميركي الغربي بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، ويقف ضد المقاومة للاحتلال الصهيوني ويتنامر على الأنظمة والقوى الوطنية التي تدعم المقاومة. وهذا الصراع بين المشروعين موجود من قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وتساعد بعد انتصارها وإعلان انحياز إيران إلى جانب فلسطين ومقاومتها، وتحويل سفارة العدو الصهيوني في طهران إلى سفارة فلسطين ورفع العلم الفلسطيني فوقها بدلاً من العلم الإسرائيلي، ولهذا السبب أشهرت الولايات المتحدة والأنظمة الخليجية، وفي مقدمها النظام السعودي الحرب ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودعمت نظام صدام حسين في شأن الحرب عليها بعشرات المليارات من الدولارات.

والدليل على أن الصراع هذا هو طابعه وليس له أي أبعاد مذهبية أو قومية، بأن السعودية والأنظمة التي تدور في فلك سياساتها أو

والمضطهد، الجالد والجلاد وهذا لن يكون في مصلحة أحد. فالنبطية بخصوصيتها اللبنانية شأنها شأن

النبطية ليست الرقّة قطعاً لكنها أيضاً ليست البصرة ولا مدينة الصدر

أي مدينة شيعية لبنانية ليست الرقّة قطعاً، ولا يمكن أن تكون، لكنها أيضاً ليست البصرة ولا مدينة الصدر في بغداد. وعلى الرغم من أن القيمين على

”

“

الخمور ترقى لمستوى تهديد جدّي كالشروع في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجتمع متنوع، ولئن كان هذا المجتمع في أغلبيته يتبنى الخطاب السياسي الشيعي بشقيه حزب الله وحركة أمل، فإن نسبة كبيرة منه ترى الإسلام على طريقتها وتمارس طرق عيش لا يمكن معها أن تقبل أي مثال إسلامي يُفرض عليها، وأي محاولة من هذا النوع لا شك للعارف بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمدينة وللمنطقة، ستؤدي إلى تدمير تلك التوازنات المعقدة ودخول معتكر المضطهد

والشيعيون وأزلام الإقطاع السابق والمحدون دون أن تخرج يوماً على صفحات الإعلام كمدينة تناقضات في تصارع غير مدني. ففي شوارعها تختلط المحجة بغير المحجة والمليّن شرعياً بالعلماني والمليّن نسبة كبيرة من المقيمين السوريين من مختلف الأقطاب. المتجول اليوم في ناحية كفرمان لا يلحظ أي تغيير، فمحلات بيع الخمور تمارس عملها المعتاد وهي تستقبل زبائنهن بشكل تنظّمها بعض الجماعات لمنع بيع

تعدياً على العقائد والتشريعات المقدّسة التي تحرم بيع وشراء وشرب أي نوع من أنواع المسكرات. من نافل القول إن التشييع في مدينة النبطية ليس أمراً طارئاً بل هو أصيل أصالة المدينة، لا بل هي بالذات اكتسبت شرف كونها «مدينة الحسين» وفيها تقام المراسم العاشورائية الأكثر وجدانية وحماسة ربّما بين كل المدن الشيعية بعد النجف وكربلاء. ومع ذلك فإنها أيضاً وتاريخياً تعد من المدن الأكثر تنوعاً وتسامحاً من الناحية العقائدية، فيها يتعايش المؤمنون

النبطية؛ لا خمر ولا ماء

أياد المقفاد*

تشهد صفحات التواصل الاجتماعي منذ أيام جدلاً أخذاً بالانتساع على خلفية جمع تواقيع في منطقة النبطية لتقدمها لمحافظة المدينة محمود المولى بغية إلغاء التراخيص الممنوحة لمحلات بيع المشروبات الكحولية وعددها لا يتجاوز الثمانية، وهي موجودة بغالبيتها في بلدة كفرمان ذات الخلفية التاريخية اليسارية. ويحتج القيمون على جمع هذه التواقيع بأن بيع الخمور في منطقة غالبيتها من المسلمين يعد